الأمم المتحدة

HSP/HA.2/Res.2

Distr.: General
6 July 2023

Arabic
Original: English

UN HABITAT برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الدورة الثانية
نيروبي، 5–9 حزيران/يونيه 2023

قرار اتخذته جمعية موئل الأمم المتحدة في 9 حزيران/يونيه 2023

2/2- تسريع التحوّل في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة بحلول عام 2030

إن جمعية موئل الأمم المتحدة،

إذ تشير إلى قرار مجلس الإدارة 7/24 المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2013 بشأن طي صفحة العشوائيات إلى الأبد والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، إلى جانب الغاية 11-1-ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030-التي تحدد معاً الصلة بين التوسع الحضري المدار إدارة جيدة والنهوض بحياة سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية،

وإذ تشير أيضاً إلى أن الخطة الحضرية الجديدة[1] تتضمن خطة تنفيذ لمعالجة الحضرنة والمستوطنات البشرية المستدامة وتشكل أداة حاسمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 11،

وإذ تلاحظ أن الحي الفقير[2] يعرَّف بأنه مستوطنة أو مساكن عشوائية تعاني فيها أغلبية الأسر المعيشية من واحد أو أكثر من أوجه الحرمان التالية: الافتقار إلى الحيازة الآمنة، وعدم إمكانية الوصول إلى مصادر مياه مُحسنة، وعدم وجود مرافق صرف صحي محسنة، وانعدام الأمن أو السلامة، وعدم كفاية حيز المعيشة، وضعف المتانة الهيكلية للمسكن،

وإذ تسلم بأن إنشاء مستوطنات بشرية مستدامة هو أحد التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي، وبأن التوسع الحضري السريع الذي تشهده بلدان كثيرة كثيراً ما يصاحبه انتشار الفقر بسبب هجرة الناس إلى المدن هرباً من انعدام الفرص والفقر والنزاعات وعدم الحصول على الخدمات الأساسية والأثر السلبي لتغير المناخ وغير ذلك من المصاعب،

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.
(2) انظر قرار مجلس الإدارة 7/24.

وإذ تسلم أيضاً بأن قدراً كبيراً من التوسع الحضري يحدث في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، وأن العديد من المدن والبلدات غير مستعدة بشكل كاف للتعامل مع مستويات غير مسبوقة من النمو السكاني وليست لديها القدرة الكافية لاستيعابها، وأن البنية التحتية ليست دائماً قادرة على استيعاب هذا التدفق،

وإذ تُقر بأن الانتشار العالمي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدى إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث غالباً ما يستبعد سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية من تلقي الخدمات المتعلقة بالثروة والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية، ويعتمدون على الاقتصادات غير الرسمية، ويعيشون في مناطق عالية الكثافة ذات ضمان حيازة محدود وغالباً ما يعيشون في بيئات خطرة،

وإذ تُقر بالنتائج الواردة في منشور الأمم المتحدة المعنون *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022* الذي يسلط الضوء على حقيقة أن مؤشر هدف التنمية المستدامة 11-1-1-خفض نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية أو مساكن غير لائقة-هو أحد المؤشرات التسعة التي تراجع تنفيذها على الصعيد العالمي، وإذ تشدد على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة لتحقيق الهدف بحلول عام 2030،

وإذ تشدد على ضرورة التعجيل باتخاذ إجراءات لتحسين الأحوال المعيشية في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية باعتبار ذلك إحدى أكثر المشاكل إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك تلبية احتياجات ما يقدر ببليون شخص ممن يعيشون حالياً في الأحياء الفقيرة، وفقاً لتقرير الأمين العام لعام 2022 عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[3]، وكذلك بليوني شخص إضافي يتوقع أن يعيشوا في الأحياء الفقيرة في غضون السنوات الـ 30 القادمة[4]،

وإذ تُنوه بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمعالجة محنة سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية من خلال برامج مختلفة، بما في ذلك التحسينات في الموقع ونقل السكان إلى سكن لائق وميسور التكلفة،

وإذ تعرب عن تقديرها لما يقدمه البرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وإذ تسلم بأن البرنامج قد قدم رؤية مشتركة من المستوى المطلوب لتوسيع نطاق الإجراءات التحويلية في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة، وإذ ترحب ببرامج تحسين أحوال الأحياء الفقيرة التي ينفذها موئل الأمم المتحدة في مختلف البلدان،

وإذ تحيط علماً بإطلاق موئل الأمم المتحدة *خطة العمل العالمية بشأن تسريع التحوّل في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة بحلول عام 2030*[5] في الاجتماع الدولي الذي استضافته حكومة جنوب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر 2022،

1- *تدعو* إلى استخدام السنوات السبع المتبقية حتى عام 2030 لإرساء الأساس اللازم لتحول يلبي احتياجات سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية الذين يقدر عددهم ببليون نسمة[6] في الوقت الراهن وهو رقم من المتوقع أن يصل إلى 3 بلايين نسمة بحلول عام 2050[7]، إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء؛

(3) E/2022/55، الفقرة 109.

(4) موئل الأمم المتحدة، *تقرير مدن العالم لعام 2022: تصور مستقبل المدن* (نيروبي، 2022)، الصفحة 79.

(5) يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: https://unhabitat.org/global-action-plan-accelerating-for-transforming-informal-settlements-and-slums-by-2030.

(6) E/2022/55.

(7) موئل الأمم المتحدة، *تقرير مدن العالم لعام 2022*، الصفحة 79.

2- *تحث على* إجراء تحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية بحلول عام 2030 كجزء من خطة طويلة الأجل ومستدامة لتحويل أحيائنا ومدننا إلى مستوطنات حضرية متكاملة تستوعب وتدعم جميع من يسكنونها وتُمكنهم من مستوى معيشي لائق، وبالتالي تحويل الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية إلى مستوطنات عاملة حيث يمكن للناس الوصول فيها بشكل كاف إلى السكن الآمن والملائم والصالح للعيش والميسور التكلفة والوصول إلى الخدمات الأساسية الأخرى، بما في ذلك المياه والتعليم والصحة وإدارة النفايات، من بين أمور أخرى؛

3- *تدعم* الإجراءات الرئيسية الـ 10 التالية نحو توسيع نطاق التحول في الأحياء الفقيرة:

(أ) *تعزيز الحوكمة القائمة على المشاركة المتعددة المستويات:* اعتماد نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره يتضمن أُطُراً متكاملة إضافة إلى تنسيق أفقي ورأسي متعدد القطاعات بين الدوائر الحكومية على جميع المستويات، مما يُمكّن من المشاركة الديمقراطية والفعالة لجميع الفئات، ولا سيما المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، لضمان الاستفادة الكاملة من قدرات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛

(ب) *إجراء تخطيط مكاني:* تعزيز إدارة الأراضي والتخطيط القانوني للأراضي من أجل الاعتراف على مستوى المدينة بالمستوطنات العشوائية وإدماجها في النسيج الحضري، وتحقيق أقصى قدر من توافر الأراضي العامة واستخدامها والوصول إليها لأغراض السكن اللائق؛ وتصميم استراتيجيات للتكثيف المتوازن، بما في ذلك تنمية المناطق الطرفية في المدن، لتعزيز الروابط بين الريف والحضر وتجنب التوسع الحضري العشوائي الذي يؤثر سلباً على البيئة؛ وتعزيز التنمية الحضرية في المدن والأحياء الثانوية المعرضة للصدمات والضغوط المفاجئة والبطيئة؛ وضمان المشاركة العادلة والتمكينية للسكان من أجل المشاركة المباشرة في التخطيط المتكامل وصنع القرار –مع مراعاة دور الوكالة والنُهج التصاعدية والتواصل المجتمعي– لهذه المناطق المحددة في إيجاد حلول محلية ومستدامة لتمكين التصميم المناسب ثقافياً والشامل للتدخلات والحلول، باتباع نُهج متكاملة لتحقيق التنمية الحضرية تكون مستدامة ومتمحورة حول الإنسان ومراعية للعمر والجنس والإعاقة؛

(ج) جمع *البيانات:* تحسين منهجيات رسم الخرائط والتعداد لتوضيح واقع المستوطنات العشوائية والأسر المعيشية وتصنيف البيانات بشكل أكثر دقة؛ وجمع البيانات في جميع المستوطنات، بغض النظر عن الوضع من حيث حيازة الأراضي أو التسوية القانونية، من خلال نهج متكامل يتجاوز مستوى المستوطنة المعزولة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بتكاليف التحول والقدرة على تحمل التكاليف وكذلك تأثير التدخلات وديناميكيات تحركات الأسر المعيشية بعد التدخلات؛ وضمان توافر البيانات واستخدام البيانات المتاحة لصنع القرار على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية ومستوى المدينة والمستوطنات؛

(د) *وضع السياسات:* تصميم واستعراض أطر قانونية وتنظيمية وتخطيطية واستثمارية ومؤسسية تمكينية ومبسطة وسهلة الاستخدام على المستويات الوطنية والمحلية ومستوى المدينة، ووضع أهداف التحول من منظور طويل الأجل ومعايير متوسطة الأجل، لإنشاء مؤسسات للتنفيذ وتفويضها وتجهيزها؛

(هـ) *تنفيذ السكن اللائق:* استهداف تحقيق التوفير التدريجي والمطرد للمساكن الصالحة للسكن والتي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة والقادرة على الصمود مقترنة بخلق الفرص الاجتماعية والاقتصادية وسبل العيش المستدامة؛

(و) *تنويع التمويل:* إنشاء نماذج تمويل مرنة ومزودة بموارد كافية للاستجابة لاحتياجات الفئات والمجتمعات ذات الدخل المنخفض، واستيعاب آليات التوطين والقدرة على الاستجابة؛ وتطبيق تحويلات مالية متكاملة تُمكن من توسيع نطاق التحول في الأحياء الفقيرة والاستفادة من الشراكات والاستثمارات المتعددة، بما في ذلك من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمؤسسات المالية الدولية؛ وتعزيز السلامة المالية للبلديات في مجالات مثل الإدارة المالية العامة، فضلاً عن إدراج آليات التمويل القائمة على الأراضي وتنفيذ أدوات خاصة كأدوات وسيطة لا سيما للبلديات الصغيرة لتنسيق وتعبئة الأموال من الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات

المالية والشركاء الآخرين؛ وإنشاء أطر المساءلة لرصد تطبيق تعبئة الموارد في الوفاء التدريجي لمعايير التحول؛ وتشجيع تمويل البنية التحتية الجماعية والخدمات الأساسية الداعمة للإسكان؛

(ز) *إدارة الأراضي:* الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية للأراضي العامة والخاصة من خلال ضمان الحيازة الآمنة وتنظيم الأراضي وزيادة المعروض من الأراضي ذات المواقع الجيدة الميسورة التكلفة للإسكان باستخدام الأراضي والمباني غير المستغلة بالقدر الكافي والشاغرة، دون التقليل من فوائدها البيئية أو وظائفها الاجتماعية؛ والاعتراف باستمرارية حقوق الأراضي وحقوق الملكية وكفالة الضمانات في حالات إعادة التوطين، والتي يجب تقليلها والتفاوض بشأنها، وتجنب عمليات الإخلاء القسري، وفقاً للتشريعات الوطنية؛

(ح) *تعزيز قدرة المجتمع على الصمود والتمكين:* إنتاج وتوليد معارف جديدة تستند إلى الخبرات المحلية مع القدرة على الصمود واتباع النهج المجتمعية، بما في ذلك تدابير التكيف والتخفيف القائمة على المكان للمخاطر البيئية والاجتماعية المتعددة، وإنشاء منصات لتمكين التبادل الأفقي بين أصحاب المصلحة لتعزيز القدرات؛ ودعم الابتكار في تحديد إمكانات المجتمع فيما يتعلق بتوليد البيانات وإيجاد الحلول بالتعاون مع الوكالات العامة؛ وتنفيذ إجراءات لتعزيز عمل المنظمات الأهلية؛ ودعم وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمعات المحلية وإشراكهم في عمليات التخطيط والتنفيذ؛ والاعتماد على قدرات المجتمعات المحلية ومهاراتها لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل؛

(ط) *تعزيز المهارات والتثقيف:* التعاون مع الجامعات والمدارس الفنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى لتطوير وتعزيز الدورات التدريبية حول التحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، واكتساب المعرفة والخبرات من الممارسين والبحوث ودراسات الحالة؛

(ي) *تعزيز التعاون من أجل التنفيذ:* بدء حوار مفتوح ومنتظم على جميع مستويات الحوكمة، والمشاركة مع الوزارات الأخرى من المستويين الوطني ودون الوطني للحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية لتحديد واستعراض مجالات العمل الرئيسية وتحديد الإجراءات الرئيسية؛ ومتابعة أطر الشراكة المتعددة على مختلف مستويات–عالمية وإقليمية ووطنية ومحلية–والمشاركة في المشاورات الإقليمية للاسترشاد بها في المستقبل، وتوسيع نطاق الشراكات القائمة وتنويعها في هياكل موحدة ومنسقة، وتعزيز التبادلات، بما في ذلك في الأحداث الدولية التي تعقد بانتظام، مثل المنتدى الحضري العالمي الذي يعقد كل سنتين؛

4- *تشجع* الدول الأعضاء على التعجيل باتخاذ إجراءات تحويلية في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية واتخاذ التدابير ذات الصلة بالنظر إلى النمو المتوقع للأحياء الفقيرة، تمشياً مع الإجراءات الرئيسية العشر المشار إليها في الفقرة 3 أعلاه، ووضع احتياجات سكان الأحياء الفقيرة في المقام الأول؛

5- *تحث* المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مواصلة وضع التحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية في صميم التخطيط الاستراتيجي لموئل الأمم المتحدة وبرامجه؛

6- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية تعبئة الموارد اللازمة لضمان قدرات الدعم التقني للتحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية؛

7- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تتشاور مع الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن اتخاذ إجراءات مشتركة لتسريع تعزيز التحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، على نحو يتسق مع الإجراءات الرئيسية العشر المذكورة في الفقرة 3 أعلاه؛

8- *تطلب كذلك* من المديرة التنفيذية أن تضع، رهناً بتوافر الموارد، مبادئ توجيهية تقنية بشأن نهج للشراكات المتعددة، بالاستفادة من الأدوات والمعارف المتوفرة حالياً للتحول في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية.

———————